منهج البحث العلمي

إجراءاته ومستوياته

مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادي

دكتور/ محمد طه بدوى

مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – كلية التجارة –
جامعة الإسكندرية – عدد خاص ١٩٧٩

رقم ٤٣

مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية

منهج البحث العلمي

اجراءاته ومستوياته

مدخل الى دراسة تقنيات البحث الاقتصادي

٨

١٦٢٢٥

دكتور
محمد طه بدوي
أستاذ العلوم السياسية
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

عدد خاص
١٩٧٩

مطبعة جامعة الاسكندرية

الهيئـــة الاستشارية الفنيـــة

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح محمد الصحن
الأستاذ الدكتور محمد أحمد خليل
الأستاذ الدكتور صبحي تادرس قريصة
الأستاذ الدكتور محمد عادل حسن
الأستاذ الدكتور يونس أحمد البطريق
الأستاذ الدكتور محمد اللبني

الأستاذ الدكتور محمد عبدالعزيز عجمية
الأستاذ الدكتور جميل أحمد توفيق
الأستاذ الدكتور محمدسعيدعبد الفتاح
الأستاذ الدكتور عبد الكريم بركات
الأستاذ الدكتور محمد محروس [illegible]
الأستاذ الدكتور عمر السيد حسنين

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور يونس أحمد البطريق — رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور عمر السيد حسنين — سكرتير التحرير
الدكتور على الشرقاوى أحمد — أمين الصندوق

ترسل المقالات مكتوبة على الآلة الكاتبة من صورتين إلى السيد الدكتور عمر السيد حسنين بكلية التجارة جامعة الاسكندرية ، ويرسل مع المقالات المكتوبة باللغة العربية ملخص باحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية ، وكذلك يرسل ملخص مع المقالات المكتوبة باحدى هاتين اللغتين .

منهج البحث العلمى

اجراءاته وأدواته الذهنية

مدخل الى دراسة تقنيات البحث الاقتصادى وأدواته الفنية

للدكتور محمد طه بدوى

أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة

جامعة الاسكندرية

فى هذه المجالة أقدم تحليلا لاجراءات المنهج العلمى ولمستويات البحث به مؤصلة تأصيلا فلسفياً بالقدر الذى يطيقه طلاب المعارف الاقتصادية من ناحية ، ومفصلة على طبيعة الظواهر التى تعنى بها هذه المعارف من ناحية أخرى .

وسأقف فى هذا التحليل عند حد الابعاد المنهجية البحتة ، فلا أجاوزها إلى تقنيات البحث التى تقتضى — بحكم طبيعتها — دراسة خاصة بها ارجئها إلى ما بعد .

هذا وتنبه عبارة «مناهج البحث» إلى أمرين «المنهج» و «البحث». وتعنى لفظة «المنهج» (Method) فى الاصطلاح : مجموعة الاجراءات الذهنية التى يتمثلها الباحث مقدماً لعملية المعرفة التى سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة مادة البحث . ذلك بينما تعنى لفظة «البحث» (Research) فى الاصطلاح : تلك الاجراءات الذهنية حين توضع موضع العمل متجهة إلى المادة المستهدفة . وفى هذا التمييز اشارة إلى الاختلاف فى الطبيعة بين «الاجراءات المنهجية» البحتة وبين «اجراءات البحث» . ان الأولى تقع

بأسرها فى عالم الذهن ، بينما تتدلى اجراءات البحث — وهى لا تعدو أن تكون تلك الاجراءات المنهجية وقد وضعت موضع العمل فى اتصالها بالمادة المستهدفة — إلى عالم «الحس» ، ولكى تتكيف على مقتضى طبيعة مادة كل بحث بالذات .

ومن هنا كان انتماء دراسة «مناهج» البحث لفلسفة العلوم والتى تعنى بالقضايا العامة لمناهج المعرفة وبصرف النظر عن طبيعة المادة المستهدفة ، وكان اهتمام كل فرع من فروع المعرفة بدراسة «اجراءات البحث» العلمى وأدواته بالنسبة لمادته بالذات . وانطلاقاً من هذا سنوزع موضوعات هذه المجالة بين قسمين :

القسم الأول : ونعنى فيه بالقضايا العامة «لمناهج» البحث ، وخاصة تلك التى تمس منها العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاقتصاد بصفة خاصة ومن ثم «بمناهج» البحث فى اطارها الفلسفى .

القسم الثانى : ونعالج فيه اجراءات البحث العلمى ومستوياته فى العلوم الاجتماعية مع الاهتمام بخصائصها فى البحث الاقتصادى بالذات .

القسم الأول

الاطار الفلسفى لمناهج البحث العلمى

١ — الملامح العامة لمناهج المعرفة .

٢ — المناهج الرئيسية للبحث الاقتصادى .

٣ — المنهج الاستنباطى التجريدى والتدليل الرياضى .

٤ — المنهج الاستقرائى (الاختبارى) والاختبارية الاحصائية .

٥ — المنهج الاختبارى المنطقى والجمع فى البحث الاقتصادى بين الاختبارية الاحصائية والتدليل الرياضى .

الملامح العامة لمناهج المعرفة

إن قضايا «مناهج» البحث فى مستواها التجريدى الصرف هى — بحكم كونها من عمل الذهن فى المعنى المتقدم — من طبيعة القضايا الفلسفية البحتة ، وهى تمثل لذلك قضايا عامة مشتركة لشتى مناهج البحث بصرف النظر عن التباين فى طبيعة مواده ومن ثم بالنسبة لشتى فروع المعرفة . ولذلك فان العناية بهذه القضايا هى من شأن «فلسفة العلوم» Epistemology والتى هى من العلوم جميعاً (طبيعية كانت أم اجتماعية) بمثابة الجذع المشترك أو علم العلوم .

وتعنى فلسفة العلوم بقضايا «عملية المعرفة» والتى تتمثل بصفة أصلية فى قضايا طبيعة العلاقة بين طرفى هذه العملية أى بين «الكائن المتفكر» و «المادة المستهدفة» فى البحث من ناحية ، وفى مسائل اجراءات هذه العملية من ناحية أخرى .

والذى يعنينا هنا من قضايا طبيعة العلاقة بين طرفى عملية المعرفة فى مرحلتها التجريدية البحتة هى : قضية منطلق هذه العملية ، وعلى النحو الذى اثيرت به على طول تاريخ الفلسفة ، من الفلسفة اليونانية القديمة إلى الفلسفة الحديثة : هل تبدأ عملية المعرفة من «الفكرة» أم تبدأ من «المادة» ؟ أو فى معنى آخر : هل القول الفصل فى شأن الحقيقة التى تستهدفها عملية المعرفة هو «للكائن المتفكر» أم هو «للمادة» المستهدفة . والقضية مطروحة على هذا النحو هى من طبيعة القضايا الفلسفية لان العلم التجريبى لا يستطيع الفصل فيها ، ومن هنا فان أى موقف فى شأنها يمثل بالضرورة موقفاً فلسفياً .

ويكاد يمثل تاريخ الفلسفة تاريخ التيارين الرئيسيين فى هذا الصدد :

لذلك التحقيق الاختبارى حال البدأ من مبدأ أخلاقى فى شأن الحق والباطل والعدل والظلم والفضيلة والرزيلة وهكذا ثم ينطلق منه الفيلسوف إلى سلسلة من عمليات «التدليل العقلى» البحت ولكى ينتهى بها إلى الاقناع بصحة مقدمته ومن ثم إلى الاقناع بأنها تمثل الحقيقة التى يتعين اخضاع شتى حالات الواقع لها ؛ انها عمليات استنباط النتائج من مقدماتها المنطقية . وهذا هو منهج الفلاسفة المثاليين ومنهج الرياضيين منذ القدم ؛ وهو كذلك منهج التحليل القانونى ذلك بأن التحليل القانونى ينطلق دائماً من مبدأ قانونى عام من المبادىء الجارية كمبدأ المساواة أمام القانون أو مبدأ احترام الحقوق المكتسبة أو من حكم من أحكام القانون المعمول به باعتبارها تمثل معايير الحقيقة . ثم يجرى استنباط نتائجها (المنطقية) فى شأن حالة أو حالات معينة من حالات الواقع فنقول مثلا : انه طبقاً لمبدأ احترام الحقوق المكتسبة لا يجوز أن يكون للقوانين أثر رجعى ؛ وهكذا .

وجملة القول فى شأن المنهج الاستنباطى أن عملية المعرفة فيه تدور كلها فى العقل وانه « بالتدليل العقلى » وحده يستطيع الفيلسوف أن يتوصل إلى الحقيقة الكاملة لكل ما يحيط به . وليس من شك فى أن مثل هذا المنهج يؤدى إلى نظرات فلسفية بحتة تتشكل بمنأى عن الواقع ، مدعية فى نفس الوقت أنها تعبر عن حقائق خالدة ثابتة (مطلقة) ؛ يتعين من وجهة نظر أصحابها أخضاع الواقع لها ومن ثم تجميدة ، ورغم أن الواقع الاجتماعى متغير بطبيعته .

أما المنهج الاستقرائى : فانه يعنى — بمدلوله الضيق — عملية المعرفة التى تجعل القول فى شأن حقيقة المادة المستهدفة للدراسة ذاتها . اذ ليس ثمة أصدق من مادة البحث فى التعبير عن حقيقتها . وهذا لا يتأتى الا من ثنايا اختبارها . إن اختبار مادة البحث هو سبيل الباحث إلى « استنطاقها » عن حقيقتها وهذا هو مدلول « الاستقراء » . إنها الاختبارية البحتة (L'Empirisme) والتى تتمثل فى مجرد « طرح سؤال على الواقع فى شأن حقيقته ؛ حتى إذا ما أجاب يتعين على الباحث الصمت » ، ومن ثم فان دور الباحث فى

هذا المنهج «الاختبارى» الصرف كثيراً ما يقف عند مجرد «الملاحظة» لوصف الواقع المستهدف بالحالة التى هو عليها . وليس من شك فى أن ربط البحث بهذه «الاختبارية» الصارمة يقطع الطريق على تدخل العقل ومن ثم على عمليات التدليل العقلى التى هى وحدها القادرة على الذهاب بنتائج «الاختبار» — الذى لا يتناول (بداهة) الا حالات محددة من حالات الواقع اللانهائية — إلى التعميم ، أى الانتقال بنتائج استقراء عدد من حالات الواقع المحددة إلى شتى الحالات التى تنتمى إلى نفس النوع وان لم يتناولها الاختبار فى ذاتها . وسنرى كيف أن «التعميم» هو غاية «العلم» فى مدلوله البحت ، وان الاختبارية الصرفة ليست بصالحة الا بصدد دراسة الحالات المحددة كدراسة الأوضاع الاقتصادية فى مكان وزمان معينين . فمثل هذه الدراسة لا تستهدف بطبيعتها التعميم .

وجملة القول فإن الاعتماد فى عملية المعرفة على المنهج الاستنباطى وحده معناه ادارة هذه العملية فى داخل عقل الباحث بعيداً عن الواقع المستهدف . وان الاعتماد — فى عملية المعرفة — على المنهج الاستقرائى «الاختبارى» الصرف وحده يقف دون البلوغ بنتائج الاختبار إلى مستوى التعميم .

ولقد كان لابد — تبعا لذلك — من العدول عن الفصل بين الاستنباط والاستقراء فى مناهج البحث . والذى دأب عليه أصحاب الاتجاهين التقليديين العقلى والمادى فلم يلتقيان الا فى الحقبة الاخيرة . ذلك بأن ثمة التقاء معاصراً بين المعنيين بفلسفة العلوم على أن «العلم» أضحى يعنى «العلم التجريبى الذى يجمع فى منهجه بين» الاستقراء «الاختيارى» والاستنباط الذى يعتمد على التدليل العقلى فى آن واحد» إنها أذن المعرفة التى تعتمد على الجمع بين الحس والعقل اى بين «الاختبارية» والتدليل العقلى وهى لذلك «اختبارية منطقية» (L'empirisme logique).

العلم التجريبى

إن لفظة «العلم» راحت ترتبط — فى أيامنا — بمنهج قوامه الجمع بين

الاختبار الاستقرائى وبين التدليل العقلى ، وعلى وضع يهيى للموضوعية التى قوامها جعل القول الفصل فى شأن حقيقة المادة المستهدفة للمادة ذاتها بعيداً عن النظرات الذاتية للباحث مع افساح المجال للتحليل العقلى باعتباره اداة «التعميم» الذى هو الهدف النهائى للعلم فى مدلولة البحت . ولقد راح الاتفاق ينعقد بين المعنيين «بالمناهج» - فى عصرنا - على تسمية هذا المنهج « الاختبارى المنطقى » بالعلم التجريبى (Science experinentale) .

«ومضمون العلم التجريبى» - من حيث هو منهج للمعرفة - ينمثل فى الاعتماد بصفة أصلية «على الملاحظة والتجريب» (وهو لذلك استقرائى اختبارى) مع تدخل العقل بسلسلة من عمليات الاستنباط المنطقى تنتهى بالارتقاء بنتائج اختبار عدد محدد من حالات الواقع المختبر إلى تفسير عام لشتى حالات الواقع وإلى مالا نهاية طالما انها تشارك الحالات المحددة المختبرة نفس الخصائص .

فحين يستهدف الباحث بمنهج العلم التجريبى تفسير ظواهر واقع معين تفسيراً علميا ومن ثم الكشف عن القوانين «العلمية» التى تحكمها ، يتعين على البدء فى استقرائة لتلك الظواهر بملاحظة سيرها (وفى الملاحظة إعمال للاستقراء) . وذلك بقصد استلهام فرض أولى (فرض عمل) من ثنايا هذه الملاحظة بشأن حقيقة الظواهر المستهدفة (وهذا عمل ذهنى) ، حتى إذا ما خلص إلى تصوير هذا الفرض راح يعرضه على أكبر عدد متاح من حالات الواقع المنتمية إلى نفس الظواهر لاستقرائها فى شأن صحته وذلك «بالتجريب» (وهذا من شأن الاستقراء الاختبارى) : فإذا ثبتت مطابقة مضمون ذلك الفرض للواقع عمل الباحث على تعميمه بوضعه فى «صيغة عامة» . وعملية التعميم فى هذا المعنى تتمثل فى مجموعة من عمليات الاستنباط المنطقى البحت قوامها الانطلاق من مضمون فرض العمل الأول للتسلسل منه تسلسلا منطقياً بحتاً ينتهى بصيغة عامة هى القانون العلمى فى التعبير التقليدى ، وهى أيضاً «الفرض العلمى» (فى التعبير الأدق) أى الفرض المحقق تحقيقاً تجريبياً . وليس من شك ان عملية التعميم العقلية هذه تمثل أعلى مراحل التدليل العقلى . وهكذا كما هو واضح -

يقوم منهج العلم التجريبي على مجموعة متداخلة من عمليات استقرائية استنباطية في آن واحد ، ويكون بذلك قد وضع نهاية للصراع التقليدى بين منهجى الاستنباط والاستقراء كمنهجين متنافرين .

ولعل أبرز صور الجمع — فى العلوم الاجتماعية — بين الاستنباط والاستقراء تبدو فيما انتهى اليه علم الاقتصاد — فى الحقبة الأخيرة — من الجمع فى الاقتصاد القياسى بين الاحصاء كأداة للملاحظة الواقع (الاختبارية) وبين الرياضة باعتبارها أداة التعبير الدقيق عن علاقات الواقع من ناحية وعلى أساس انها أداة «التدليل المنطقى» الطيعة والقادرة على الذهاب بعملية التعميم إلى مدى يعجز التعبير اللغوى العادى عن ادراكه ، ولنا إلى ذلك عودة .

على أن شيئاً يتعين التنبيه اليه هنا بايجاز ، وعلى أن نعود اليه بتفصيل فى حينه . هو أن البحوث الاجتماعية حين راحت تتجه منذ صدر القرن الحالى فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستقراء ، اسرفت فى الحقبة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٦٠ فى ارتباطها «بالاختبارية» . حتى كادت تتجرد فى معظمها من كل تحليل منطقى ، الأمر الذى وقف بفاعليتها العلمية عند حد دراسة الحالات المحددة والأوضاع المعينة بالمكان والزمان ، وابتعد بها عن الاتجاه إلى «التعميم» الذى هو الهدف النهائى للعلم التجريبى فى مدلوله البحت.

النظرية العلمية والبحث النظرى

هذا والكلام فى مدلول العلم التجريبى يستدعى التنويه إلى المدلول الاصطلاحى لكل من عبارتى «النظرية العلمية» و «البحث التجريبى» .

ان لفظة «النظرية» تعنى — فى مدلولها الاصطلاحى العام : كل مجموعة من فروض منسجمة فيما بينها ثبتت صحتها عن طريق التدليل العقلى فهى لذلك نظرية فلسفية أو عن طريق التجريب فهى «نظرية علمية» . إن نظرية ماتوصف بأنها علمية حين تستلهم فروضها من ملاحظة الواقع الذى تعنى به

ثم تودع هذه الفروض بعد تحقيق صحتها بالتجريب بناء ذهنيا تجريدياً فى صيغة عامة يستعين بها الباحثون فى فهم علاقات الواقع الذى تعنيه وفى تفسيره . كما يستطيع الباحث أن يتخذ منها مقدمة (فرضاً) لبحث جديد يسعى به إلى الكشف عن حقائق لم تبلغها تلك النظرية . أما فى النظريات «اللاعلمية» فان الفروض لاتستلهم من الواقع «بالملاحظة» وانما تبدأ من مبادىء عامة جاهزة أو من أفكار شائعة أو من مسلمات لا تقبل التمحيص بالتجريب بطبيعتها أو لم تكن قد محصت بالفعل تمحيصاً تجريبياً .

وارتباطاً بذلك المدلول الاصطلاحى «للنظرية العلمية» ، يجرى المعنيون بمناهج البحث على استعمال عبارة «البحوث النظرية» للدلالة على العمليات الذهنية التى يجريها «العالم» (النظرى) فى موقعه بعيداً عن ميدان الواقع ، بقصد ارساء بناء ذهنى من مجموعة الفروض التى يستخلصها من المعطيات التى جمعها الباحثون الاختباريون (الميدانيون) من قبل دون أن ينتهوا فى شأنها إلى تفسير علمى أودعوه بناء نظرياً . ومن هنا يتضح ارتباط النظرية العلمية بالبحث الإختبارى فى العلوم الطبيعية والاجتماعية معاً . ذلك بأنه بالبناء النظرى ترقى نتائج البحث الاختبارى إلى مستوى الفروض التفسيرية «(العلمية) وانه بالبحث الإختبارى تحقق من جديد صحة البناء النظرى باعادة عرض فروضه على الواقع وهكذا . وهذا هو مدلول عبارة «دائرية البحث العلمى». التى سنعود اليها فيما بعد .

وبالنسبة للعلوم الاجتماعية بما فيها علم الاقتصاد ، سنرى كيف أن النظريات تكون علمية حين تصور فروضها عن طريق ملاحظة واقع الحياة الاجتماعية (الاقتصادية ، السياسية) وتحقق صحتها عن طريق التجريب ، والا فهى «لا علمية» ، وان هذه النظريات اما أن تكون «عامة» تبعاً لشمول فروضها لجل علاقات الحياة الاجتماعية (الاقتصادية ـ السياسية ..) قاطبة والا فهى جزئية أى خاصة بقطاع معين منها . وسنرى كيف أن الاقتصاديين الكلاسيك قد حاولوا تقديم نظريات عامة بدت لهم صالحة لتقديم تفسير

عام للحياة الاقتصادية فى جملتها وانطلاقاً من فرض عام لم يمحص تمحيصا تجريبياً هو «الانسان الاقتصادى» (Homo-economicus) الذى لا تحكمه الا مصلحته الشخصية . الأمر الذى أبتعد بها عن الموضوعية ، ذلك بينما راح الاقتصاديون التجريبيون المعاصرون يتجهون إلى بناء النظريات والنماذج الأكثر ارتباطاً بالكيانات المحددة والتى تقوم على فروض مستلهمة من الواقع (بالملاحظة) ومختبرة اختباراً تجريبياً وهى لذلك جديرة بأن توصف بأنها «علمية» .

البحث الاساسى والبحث التطبيقى

كان التقليد يجرى فى مجال العلوم الطبيعية فيما قبل الحرب العالمية الأولى — بل وحتى قبيل الحرب العالمية الثانية — على التمييز بين العلماء من ناحية وبين العلميين من ناحية أخرى . على أساس أن العلماء يمارسون عملا نبيلا (غير نفعى) يسعون به إلى مجرد الكشف عن حقيقة الواقع وبصرف النظر عما قد يتحقق من وراء ذلك من نفع للانسان . بينما يفيد «العلميون» (أو ان شئنا المهندسون) من هذه الحقائق (الخواص) المكشوف عنها فى تطويعهم لعناصر الواقع ، أى فى الصناعة والزراعة وغيرها . وعمل العلماء بمضمونه المتقدم هو «بحث أساسى» بينما يعتبر عمل العلميين «بحثاً تطبيقياً» . غير أن الأمر قد تطور فى هذا المجال — منذ الحرب العالمية الثانية — شيئاً فشيئاً حتى انتهى فى أيامنا إلى اتجاه كل من هذين الفريقين بمهمته التقليدية تلك إلى الاقتراب بها من مهمة الفريق الآخر ، ثم ما لبثت الحكومات ان راحت توجه العلماء المشتغلين أصلا بالعلوم البحته Pure Science (بالبحث الأساسى) إلى البحث التطبيقى أى إلى البحث لا عن الحقيقة فى ذاتها وانما فى خدمة المجتمع (فى مجالات الحرب والصناعة والزراعة وغيرها) . ولقد اشتد هذا الاتجاه فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أيامنا حتى كاد موضوع البحوث هناك يتمثل نهائياً فى «كيف تطوع الطبيعة» ؟ وليس بالاجابة على مضمون السؤال موضوع العلم التقليدى (العلم البحت) :

لماذا ؟ (أى لماذا تجرى ظواهر الواقع على النحو الذى تجرى عليه ؟) .

وأما بصدد العلوم الاجتماعية فانها لا تزال تبدو أكثر ولاءاً للتميز التقليدى بين «العلم البحت» وبين البحوث النفعية ، ويرتد ذلك إلى ما للطابع الكيفى (واليقيمى) من غلبة فى علاقات الواقع الاجتماعى الذى تعنى به هذه العلوم ، الأمر الذى ينفسح معه المجال بصدد تحديد أهداف برامج العمل الاجتماعية للايديولوجيات ؛ بل وربما لوجهات النظر الذاتية البحتة ، كما يجعل للدراية الشخصية ومن ثم للعمل الفنى دوراً مرموقاً فى اختيار وسائل تحقيق الأهداف أو فى ابداعها .

وهنا يتعين التساؤل عن مدى صحة تسمية المعارف التى تعنى بالأنماط Normes (كالقانون والأخلاق) بالعلوم النمطية Scienees Normatives تمييزاً لها عن «العلوم الموضوعية» التى تعنى بتفسير الواقع . الحق ان الخلاف لا يزال شديداً لا حول مجرد قبول فكرة «العلم النمطى» فى ذاتها وانما كذلك حول موضوع هذه العلوم ، فثمة اتجاه يرى فى العلوم النمطية علوم ابتداع القواعد الواجبة لبلوغ أهداف معينة ، وذلك فى مواجهة العلوم التفسيرية التى تقف عند حد الكشف عن الحقيقة فلا تبتدع شيئاً . وثمة اتجاه آخر لا يرى فى تلك العلوم النمطية علوم ابتداع الانماط وانما هى العلوم التى تعنى بهذه الانماط من حيث «هى كائنة» لا من حيث «ما يجب أن تكون» عليه . بل ان من فلاسفة العلوم من يرفض فكرة «العلم النمطى» أصلا وذلك استناداً إلى أن الأنماط كلها متعلقة بالعمل ، والعمل يقع فى مواجهة العلم ، وحتى إذا ما ارتبط العمل بالعلم فانما يكون عن طريق أن يقدم العلم أساساً صلباً للعمل حتى يأتى أكثر فاعلية ودون أن يختلطا .

وإذا كان لابد من قبول فكرة العلم النمطى فنحن نميل إلى الارتباط بالاتجاه الثانى دون الأول فذلك أقرب إلى مفهوم العلم ، ذلك بأن ابتداع الوسائل على مقتضى الأهداف لا يتأتى الا أن يكون فى ذاته عملا من أعمال «الفن Art » و « التقنية Technique » .

وهنا يجدر التنويه بالنسبة للعلوم الاجتماعية إلى الاتجاه الأمريكى المعاصر الذى لا يرى حرجاً فى تمييع الفواصل بين العلم بحقائقه وبين العمل بفاعلية قواعده . لقد راحت المعارف التى تعنى هناك بالحقائق — فى المجالات الاجتماعية — لا من أجل ذاتها وانما من أجل التأكيد بها لفاعلية «برامج العمل» الاجتماعية (الاقتصادية — السياسية ..) ومن ثم السياسات Policies فى ارتكازها إلى الحقائق العلمية ، لقد راحت تلك المعارف تسمى هناك «بعلوم السياسات» (Policy sciences) . إنها فكرة العلوم النفعية .

وسنلمس فيما بعد كيف تمثل موقف علم الاقتصاد من هذه القضية المنهجية فى قضية العلاقة بين علم الاقتصاد كعلم بحت وبين السياسة الاقتصادية.

العمل والفن والعلم

ومهما يكن من الأمر فان فلسفة العلوم لا تزال رغم ذلك بعيدة عن أن تسقط الحواجز المنهجية الراسخة بين المفاهيم القديمة الثلاثة «العمل - Action » و«الفن Art » و« العلم Science » ؛ بين ان نعمل وأن نتفنن وأن نفهم ؛ وعلى أساس ان العمل قد تصدر — تاريخياً — الفن . ذلك بأن الانسان قد اندفع منذ البداية اندفاعاً فطرياً إلى «العمل» ، فبنى ما يأويه من قسوة الطبيعة وحمى ما يقتضيه أمنه من الاحجار . وهكذا . ومع تقدم العقل الانسانى ، وفى ضوء الممارسة ، استطاع الانسان أن يفيد من تجاربه المباشرة فى علاقته بالأشياء التى يطوعها بعمله وعن طريق «الخطأ والصواب» ، ليصور لنفسه «قواعد للعمل» لو أنه التزمها فى عمله لجاء أكثر اتقاناً . فهى لذلك قواعد اتقان العمل ، وهى لهذا من شأن « الفن Art » والتفنن «والتقنية» Technique فى المعنى المتقدم . ولما ازداد العقل الانسانى انصقالا راح يجاوز مرحلة تفنين قواعد اتقان العمل إلى محاولة الكشف عن «خواص» الأشياء وحقائق الظواهر المحيطة به وباعتبار ذلك هدفاً سامياً من أهداف العقل ، وبصرف النظر عن كل اعتبار نفعى ، فكان «العلم» البحت . ثم مالبث الانسان فى عصرنا أن راح يتساءل عن جدوى هذا التجرد ؛ فراح يتجه بالعلم ؛ بهذا

العلم الكاشف (التفسيرى البحت) إلى «العمل» ولكى يضع نتائجه فى خدمة «الفن» وحتى يأتى الاتقان أكثر فاعلية ، فكانت العلوم النفعية (بالنسبة للعلوم الطبيعية) ، وكانت علوم السياسات بالنسبة (للعلوم الاجتماعية) كما قدمنا .

ولقد مر «الاقتصاد» «حتى الحديث منه» بهذه المراحل فسنرى كيف أن مذهب «التجاريين» Mercantilisme الذى ساد الدول البيروقراطية الحديثة فى اوربا لاكثر من ثلاثة قرون (بدأت من أوائل القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر) — كان يتمثل فى معالجة الحياة معالجة عملية بقواعد عمل) فننها على مقتضى فكرتة عن القوة الاقتصادية للدولة والتى بدت له فيما يتحقق لها من معادن نفيسة كفائض لميزانها التجارى ، فراح يتجة نحو وضع «برامج العمل» الكفيلة بتحقيق هذا الهدف ومن هنا كان الاقتصاد عندهم من شأن (الفن) العملى البحت Art empirique .ولما راح «الطبيعيون Physiocrates والكلاسيك يتجهون إلى الحياة الاقتصادية بنظريات عقلية بحتة مستهدفين الكشف عن القوانين العامة التى تحكمها ومن ثم تفسيرها تفسيراً علميا ، نشأ علم الاقتصاد الحديث كعلم تجريدى بحت . وسنرى كيف أن هذا العلم التجريدى الخالص سرعان ما أتجة إلى الواقعية من ثنايا أرتباطة «بالاختبارية» كبديل للاستنباط البحت الذى كان يمثل منهجة الرئيسى فى التحليل منذ نشأته ، وكيف أن هذا الاتجاة اللاحق راح يفتح الباب للنظرة التى ذاعت فى أيامنا فيما نحن بصددة والتى مضمونها أن على علم الاقتصاد أن يعدل نهائيا عن هدفة التجريدى التقليدى ليضع نفسة فى خدمة الجماعات فلا يقتصر على مجرد تفسير الظواهر الاقتصادية مستهدفاً هذا التفسير لذاتة وانما لكى يتخذه اداة إلى هدف أبعد هو «تقنين برامج» العمل الاقتصادى على مقتضى مصالح الجماعات ، ومن ثم يعود بذلك مقتربا إلى ما كان علية الاقتصاد «كفن» عملى فى عصر التجاريين ، مع فارق أو حد هو أن «الاتقان» الاقتصادى (Techrique Economique) يأتى فى أتجاهنا المعاصر مرتكزا إلى

الحقائق العلمية التى يكشف عنها علم الاقتصاد التجريبى بقصد وضعها فى خدمة ذلك «الاتقان» .

ومن هنا يصح القول بان علم الاقتصاد قد راح يتخلى فى أيامنا عن هدفة التقليدى كعلم بحت ، ولكى يصبح علما نفعيا غايته الكشف عن الحقائق فى خدمة السياسات الاقتصادية ، وهو أمر يهيى لقبول وصفة بأنة أضحى من شاكلة علوم السياسات فى مدلولها المتقدم .

مدى ملائمة المنهج العلمى التجريبى بمدلولة المتقدم لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة

هذا وقبل الانتقال إلى التعرف على مناهج علم الاقتصاد بالذات يتعين التساؤل عن مدى استجابة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة للمنهج العلمى التجريبى بمدلولة المتقدم .

فى هذا الصدد يتعين التنوية بادى بدء إلى الاتجاة السائد لدى المشتغلين بفلسفة العلوم والذى يقوم بان ثمة اعتبارات متصلة بطبيعة مجال علوم المجتمع (الظواهر الاجتماعية) تضع هذه العلوم فى درجة من الموضوعية دون درجة علوم الطبيعة . وفيما يلى نقدم أظهر هذه الاعتبارات .

ان مجال علوم الطبيعة يتمثل فى أشياء محسوسة متميزة فى كياناتها تميزاً ماديا ، فهى وان ارتدت جميعاً فى تكوينها إلى الذرة الا أن مركبات هذه الذرة من أشياء فى الطبيعة يمكن من تميزها فيما بينها تميزاً قاطعاً بحيزها وشكلها ، فنحن نميز تميزاً قاطعاً بالحيز والشكل بين الكرسى والحصان والشجرة ، وهكذا ، وندرك تماماً مدى انفصال كل منها عن غيره انفصالا ماديا ، وهذا أمر يجعل من الميسور تصنيف أشياء الطبيعة فى مجموعات متجانسة : حيوان — نبات — جماد — وهكذا ، وتصنيف أشياء الواقع من الزم مقتضيات العمل العلمى كما سنرى فيما بعد . ذلك بينما يشق هذا الأمر بالنسبة للظواهر الاجتماعية .

ان الظواهر الاجتماعية ليست فى كينوناتها مجرد أشياء حسية بحتة كما هى الحال فى أشياء عالم الطبيعة ، ومن ثم كمية صرفه ، وانما هى مركبة من عناصر مادية ومعنوية معاً . والعناصر المادية فيها هى العناصر المحسوسة أى التى ندركها بالحس أما العناصر المعنوية فهى التى نتمثلها ذهنياً وضميرياً ومن ثم ليست من شأن عالم المحسوسات . فحين نتكلم — مثلا — عن «السلطة السياسية» كظاهرة اجتماعية فاننا نعنى واقعاً اجتماعياً مركباً من عنصرين هما السيطرة الفعلية المتمثلة فى الاحتكار الفعلى لعوامل الاكراه المادى فى المجتمع ، وهذا عنصر محسوس : مع تمثلنا الجماعى (الضميرى) لهذا الاحتكار كأداة لتحقيق المجتمع المادى . وهذا عنصر معنوى ؛ ثم ان هذا العنصر الضميرى البحت هو الذى يجعل من ذلك العنصر المادى ظاهرة اجتماعية هى السلطة السياسية . ونفس الشىء بالنسبة «للملكية» فهى كظاهرة اجتماعية لا تعنى مجرد السيطرة الفعلية على الشىء وانما تعتمد فوق ذلك على التمثل الضميرى الجماعى لشرعيتها ، وهكذا بالنسبة لشتى الكيانات الاجتماعية . ان كيان «الزوجية» لا يقوم على مجرد العلاقة الحسية الطبيعية بين طرفيه ؛ وانما الذى يظهر به ذلك الكيان على مجرد العلاقة الجنسية الفطرية هو جانب التمثل الضميرى الجماعى له باعتباره مشروعاً ، وهذا التمثل هو الذى يجعل منه ظاهرة اجتماعية ، وهكذا . وليس من شك فى أن غلبة التمثل الضميرى فى كيان الظواهر الاجتماعية على العناصر الحسية فيها يخلع على هذه الظواهر درجة من الميوعة تعرض الباحث فيها للتدلى إلى «الأحكام القيمية» أى إلى الحكم عليها من وجهة نظره الذاتية أو فى ضوء عقائدياته الخاصة مبتعداً بذلك عن الموضوعية ؛ كما يفسح المجال فى تصنيفها لمعايير من تصوير الباحثين تتباين فيما بينها تبعاً لتباين ثقافاتهم وخبراتهم الشخصية مما يعرض عملية التصنيف للاموضوعية . ثم أن أشياء الطبيعة بحكم تمتعها بالتحديد فى أشكالها والفواصل القاطعة فيما بينها تتأكد لها «موضوعية» تصمد فى مواجهة النظرات الذاتية للباحثين فيها . الأمر الذى يجعل الصدارة دائماً فى مجال احداث الطبيعة هذه «للواقع» كما يجعل القول الفصل فى الكشف عن حقيقتها للتجريب . ذلك بينما تهيء لدونة الأحداث

الاجتماعية ومرونة فواصلها إلى وضع مغاير . فالحق ان العلاقات الانسانية لا تقوم على مجرد الأحداث فحسب وانما تتمثل فى شطر كبير منها فى «قيم» اجتماعية ومن ثم فى نظم قيمية ، (نظم اجتماعية — اقتصادية — سياسية — اعراف — تقاليد) ترتكز إلى عقائديات ذاتية فى مجال الخير والشر والظلم والعدل والحق والباطل ، وهذا الأمر يزيد من لدونه عناصرها ومن ليونة الحدود بين هذه العناصر ويضعف لذلك من «موضوعيتها» ومن ثم يشكك فى ملاءمتها كمجال للبحث العلمى التجريبى . ويؤيد ذلك ان الباحث فى مجال الأحداث الاجتماعية وهو ينظر فى هذه الأحداث ، لابد وأن يتأثر فى نظرته اليها بما يرتبط به من قيم بيئته . بل انه لابد وأن ينظر اليها من ثنايا هذه القيم ، الأمر الذى يجعل الغلبة فى دراسته للنظرة الذاتية على حساب النظرة العلمية بالمدلول الدقيق للعلم «التجريبى» .

ان نظر الباحث فى نظام اقتصادى أو سياسى لمجتمع معين فى ضوء عقائدياته الذاتية ينتهى به إلى اصدار «أحكام قيمية» بصدد ذلك النظام ، والأحكام القيمية من شأن «ما يجب أن يكون» . ومن ثم من عمل «الفلسفة» دون العلم التجريبى الذى لا يعنى الا «بما هو كائن» فلا يصدر فى شأنه الا «أحكاماً موضوعية» (واقعية) ينطلق الباحث فيها من الواقع « (أى مما هو كائن) ، لا مما يجب أن يكون عليه هذا الواقع من وجهة نظره الذاتية .

المنهج وطبيعة مادة البحث فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة

ومن طبيعة الظواهر الاجتماعية هذه تأتى الطبيعة الخاصة لمادة البحث فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة وأثرها فى منهج البحث ، ذلك بأن طبيعة مادة البحث لها — باليقين — أثرها فى تصور منهج البحث وتحديد أدواته. ان العلم التجريبى لا يعنى فى صلبه — كما قدمنا — أكثر من طرح سؤال على الواقع المستهدف وتلقى الاجابة منه ، إنه إذن استقراء الواقع . ومن هنا تبدو أهمية طبيعة هذا الواقع المستقرأ ، أهو واقع عاقل ناطق نستجوبه فى شأن أغواره فيجيب بالقول أو بالفعل ، أم هو مادة لا تعقل ولا تنطق

ومن ثم فاختبارها يقتضى الاعتماد على غير الاستجواب الحى ؟ ولهذا وذاك أثره البالغ فى التأكيد للموضوعية التى هى عماد العلم التجريبى .

فى العلوم الطبيعية يستهدف البحث العلمى أشياء وظواهر لا عاقلة لا ارادية لا ناطقة ؛ ومن هنا كانت فاعلية الملاحظة والتجريب فى شأنها وكان تقبلها بطبيعتها للموضوعية . أما المادة المستهدفة فى العلوم الاجتماعية الاجتماعية فهى أحداث الواقع الاجتماعى ، ومن ثم فهى احداث انسانية ، من فعل الانسان ، تأتى تعبيراً عن اتجاهاته الواعية الفردية أو الجماعية وعن أعماله السلوكية وعن احاسيسه بل وانفعالاته العارضة ، ذلك إلى جانب تعبيرها عن تمثلات ضميرية جماعية متغيرة بتغير الحضارات والثقافات . ومن هنا يأتى الاختلاف الجوهرى فى طبيعة المادة المستهدفة ، بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية . فبينما يتجه الباحث فى العلوم الطبيعية إلى واقع من أحداث لا ارادة ذاتية لكل منها فلا سلوك فردى ولا تمثلات جماعية وانما ظواهر متكررة بتكرر الأوضاع المهيئة لها : يعالج الباحث فى العلوم الاجتماعية احداثاً يشكل كل حدث منها واقعة تاريخية «فريدة» ؛ فى معنى أنها حدث تاريخى أى جزء من التاريخ البشرى الذى لا يعود إلى الوراء وانها فريدة أى لا تتكرر تكراراً متطابقاً نظراً لما يقع وراء هامن عوامل متغيرة من فرد إلى فرد ومن جماعة إلى جماعة ، بل وبالنسبة لنفس الفرد من حالة انفعالية إلى حالة أخرى ، وهكذا ، ومن ثم فلا يتصور تكرارها على نفس الوتيرة وعلى نفس المظهر والمخبر ، الأمر الذى يشق معه الانتهاء فى شأنها إلى التعميم الذى هو هدف العلم التجريبى .

ويرتبط بطبيعة الأحداث الاجتماعية هذه تباين دلالات الأحداث المتشابهة المظهر تبعاً لتباين سياقها ؛ فضرب الأم لولدها هو كضرب غيرها له من حيث هو حدث حسى ، بيد ان الدلالة فى الحدثين مختلفة تماماً ، والاختلاف فى الدلالة هنا يرتد إلى الاختلاف فى البواعث ومن ثم إلى ماوراء الملاحظ المحسوس . ونفس الشىء بالنسبة لعالم السياسة ، ان تطبيق العقوبات

البدنية من جانب السلطة العامة على رعاياها لا يختلف من حيث هو مجرد حدث حسى عن شبيهه الذى يقع عدواناً من آحاد الناس على غيره ، ومع ذلك فان التباين فى الباعث يفرق بين الحدثين من حيث الدلالة . وهذا الأمر يضيف إلى البحث فى العلوم الاجتماعية صعوبة فوق صعوبات التعميم المتقدمة

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الباحث إنسان «اجتماعى» . ومن ثم مجموعة متكاملة من أحاسيس وعواطف وتمثلات جماعية ، لكان تصورنا لصعوبة تخلصه من الارتباط بالأفكار والتمثلات والقيم السائدة فى مجتمعه الخاص ، وذلك فى تصوير الباحث لفروض عمله التى يبدأ منها بحوثه ومن ثم لصعوبة التزامه بالموضوعية .

وعلى الرغم من أن «دير كهايم» وهو أحد المؤسسين الفرنسيين لعلم الاجتماع الحديث — فى كتابه : قواعد المنهج فى علم الاجتماع) قد أكد على " ضرورة النظر إلى الأحداث الاجتماعية باعتبارها **أشياء** " . ومن ثم تجرد الباحث حين ملاحظتها من أفكاره الذاتية ومن تمثلاته الضميرية . فان شيئاً سيظل يعوق بلوغ الهدف النهائى للبحث التجريبى فى العلوم الاجتماعية الا وهو طبيعة احداث الواقع الاجتماعى من حيث هى أحداث تاريخية فريدة فى المعنى المتقدم .

هذا وتجدر الاشارة هنا إلى أن من أخطر معوقات البحث العلمى التجريبى فى العلوم الاجتماعية : رفض قطاع ليس باليسير من قطاعات الواقع الاجتماعى تعرية أغواره للباحث أما بعامل الحياء أو بعامل الخوف أو بغيرهما من العوامل التى لا تقوم فى عالم الطبيعة ، فعقائديات الناس الدينية أو السياسية ، وعلاقاتهم الجنسية حتى المشروعة منها . تشكل قطاعاً من قطاعات الواقع الاجتماعى التى تأبى أن تعرى للباحث عن أغوارها مشكلة بذلك قطاعا سريا مغلوقا فى وجه الملاحظة العلمية . ورغم أن فى

أغواره الكثير من الحقائق التي تنطلق منها تصرفات وأفعال سلوكية ومن ثم أحداث اجتماعية مكشوفة يشق تفسيرها تفسيراً علمياً من غير الوقوف على بواعثها القابعة في أغوار تلك القطاعات السرية . وليس مما يحتاج إلى بيان أن في هذا تهديداً لفاعلية البحث العلمي في أحداث الحياة الاجتماعية .

. . .

بالنسبة للإطار العام لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية وفي شأن ما سبق عرضها فيما تقدم ، راجع التفصيلات :

M. Grawitz, Methodes des sciences sociales, Paris 1970.

— M. Duverger, Methodes des sciences sociales Pais 1964.

— G. Hostelet, L'investigation scientifique des faits d'activite humaine Paris, 1960.

— R. Martin, Epistempelogie et philosophie, P.U. F. Paris, 1957

— A. Virieue Reymond, L'epistemologie, P.U. F. Paris 1966

— R.Blanchee, La science actuelle et le rationalimse, P,U.F. 1970.

— L, Vax, L'empirisme logique, P.U.F. Paris 1970.

— A.M. Rose, Theory and methods in the social sciences, Oxford, 1954.

— W. Gee, Social science research methods, New York, 1950.

— F. Kaufmann, Methodology of the social science, New York, 1944.

مناهج البحث الاقتصادى

لقد رأينا فيما تقدم كيف ان الاجراءات المنهجية المترددة بين الاستنباط والاستقراء تأتى تعبيراً عن مواقف فلسفية معينة أى انعكاساً لفلسفة عامة يرتبط بها الباحث ، ان بالفلسفة المادية ترتبط الاختبارية (منهج الاستقراء) وبالفلسفة المثالية يرتبط التدليل العقلى (الاستنباط) . وهذا صحيح بالنسبة لمناهج النظر فى عالم الاقتصاد ، فليس من منهج من هذه المناهج على طول تاريخ الفكر الاقتصادى الا وقد جاء انعكاساً لفلسفة عامة سادت عصره أو غلبت عليه ، فحين سادت العالم الأوربى الوسيط فلسفة الكنيسة التى قوامها أن قوة غيبية تجرى على مقتضى ارادتها كل ما فى الطبيعة والمجتمع وان الالتزام بما تقضى به متعين ، راح النظر إلى عالم الاقتصاد — ومن ثم منهجه — يرتبط بهذه الفلسفة العامة ، مندمجاً فى الأخلاق والدين ، وإذن بمنهج «ما يجب أن يكون» . وحين راح الانسان الأوربى يتجه فى عصر النهضة إلى الطبيعة منصرفاً عن فلسفة الكنسية بما صاحب ذلك من الاتجاه إلى العقل ، انتهى الأمر بالنسبة لعالم الاقتصاد — فى ظل الدول البيروقراطية الحديثة المطلقة والتى هى الأخرى مظهر من مظاهر النهضة بفلسفتها المادية — انتهى الأمر فى ظل هذه الدول إلى نظرة إلى عالم الاقتصاد «الواقعية» الصرفة ، انها «السياسة الاقتصادية Economic Policy» ومن ثم «العملية» التى تستهدف مصلحة الدولة الحديثة طبقاً لتصور «التجاريين Mercantilism» (والذين سادت تعاليمهم دول أوربا الحديثة منذ القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر) : انها سياسات عملية تسعى إلى تحقيق أكبر قدر

من المعادن النفسية للدولة من ثنايا ميزانها التجارى وباعتبار هذا القدر تمثل مصدر قوة الدولة فى المجالين الاقتصادى والسياسى معاً . وعلى أساس ان الميزان التجارى هو الوجه الثانى لميزان القوة السياسى . انها إذن «سياسة اقتصادية» أى مجرد أسلوب عمل بهدف محدد مقدماً ومن ثم أقرب ما يكون إلى برامج العمل وليست «معرفة» اقتصادية . «إنها «الواقعية» الصرفة بعيدة عن كل «تحليل» أو تنظير». أما المعرفة الاقتصادية ، أو ان شئنا قلنا — تجاوزاً — النظرية الاقتصادية ، فقد كانت تكون جزءاً من المعرفة السياسية باعتبارهما يكونان معاً مجموعة المعارف التى تعنى بالدولة وبشئونها حينذاك .

وعلى أثر تقدم العلوم الطبيعية وخاصة الفيزيائية منها بمناهجها التجريبية الساعية إلى الكشف عن القوانين العامة الثابتة التى تحكم علاقات الأجسام فى الطبيعة ،الفيزياء) وسيرها سيراً ميكانيكياً ومن ثم الساعية بنتائج البحوث إلى التعميم ، راحت النظرة إلى عالم الاقتصاد تتأثر بهذا المنهج فتتجه إلى فكرة القوانين الطبيعية العامة الثابتة فى مجالها مع تسويد العقل فى الاستدلال عليها ، فكان نشأة الاقتصاد كعلم يسعى إلى التعميم وبمنهج استنباطى بحت . وكانت انطلاقة المدرسة الكلاسيكية بفهمها لعالم الاقتصاد فى ضوء فكرة القوانين الميكانيكية تأثراً بعلم الفيزياء وعلى أساس من فكرة السببية (علاقة السبب بالأثر Cause-effect) . وكان «كينى Quesnay » (١٦٩٤ — ١٧٧٤) أمام مدرسة الفيزيوكرات Physiorcrates — نسبة إلى Physiocratie أى حكم الطبيعة والتى ذاعت فى فرنسا فى صدر النصف الثانى من القرن الثامن عشر — قد انطلق من قبل فى تفسيره لعالم الاقتصاد من تصوره لقوانين عامة تحكمه من شاكلة القوانين التى تحكم سير اجزاء الكائن الحى وبالقياس عليها . لقد تأثر «آدم سميث» (١٧٢٣ — ١٧٩٠) أمام المدرسة الكلاسيكية بعلم الفيزياء فى تفسيره لعالم الاقتصاد ، بينما تأثر أمام «الفيزيوكرات من قبله بعلم الاحياء فى هذا الصدد . لقد انعكست الفلسفة العامة لعصرهما على منهجهما فى فهم عالم الاقتصاد ، لقد كانت فلسفة العصر تنطلق حينذاك

فى أوربا من «تلقائية» الطبيعة (ميكانيكية علاقاتها) فى مواجهة الفلسفة الكنسية القديمة فى معناها المتقدم ، فكان ان قاس كل منهما عالم الاقتصاد على عالم الطبيعة وراح يفهمه فى ضوء «تلقائية» هذا الأخير ، مع فارق فى المستوى قوامه ان «كينى» راح يقدم «وصفاً» لتلقائية عالم الاقتصاد متأثراً فى ذلك بمنهج علم الأحياء ، (وذلك بحكم كونه طبيباً) ، بينما اتجه «آدم سميث» إلى تفسير هذه «التلقائية» مقترباً بذلك إلى منهج علم الفيزياء . لقد كان «كينى» يرتبط فى فهمه لعالم الاقتصاد «بكيف» يجرى بينما كان آدم سميث يرتبط فى هذا الصدد «بلماذا» يجرى هكذا . و«كيف» (How) هى موضوع «الوصف» فى منهج علماء الأحياء ، بينما «لماذا» (Why) تمثل موضوع «التفسير» الذى هو الهدف النهائى فى علم الفيزياء وهو كما سنرى فيما بعد الهدف النهائى للعلم التجريبى فى مدلوله البحت . هذا وسنلمس على طول دراساتنا كيف ان تطور مناهج علم الاقتصاد منذ منهج «الكلاسيكيين حتى يومنا قد جاء انعكاساً لتطور مناهج الفلسفة العامة فى فهم عالمى الطبيعة والمجتمع .

المناهج الرئيسية لابحث الاقتصادى

ارتبطت نشأة علم الاقتصاد (مع المدرسة الكلاسيكية) بمنهج تجريدى استنباطى خالص مستهدفاً التعميم المطلق ، قاطعاً بذلك كل صلة بنظرة «التجاريين» السابقة عليه والتى كان قوامها معالجة عالم الاقتصاد معالجة اختبارية بحتة الأمر الذى جعل من اقتصادهم «فناً» ومن ثم بعيداً عن فكرة العلم البحت . غير أن منهج التجريد الاستنباطى ذلك مالبث أن تعرض للنقد بسبب تغاليه فى التجريد مما أسفر عن مناهج راحت هى الأخرى تغالى فى الاختبارية منصرفة عن التعميم بما يقتضيه من تدليل عقلى ، وكان لابد من انتظار عصرنا لكى نرى البحوث الاقتصادية وقد راحت تؤلف بين المنهجين : الاختبارى (الاستقرائى) من ناحية والاستنباطى من ناحية أخرى . بيد أن الاستنباط لم يعد هذه المرة يسعى بنتائج الاستقراء إلى التعميم

المطلق أى تصوير القوانين العامة على نحو ما كان عليه الأمر فى منهج التجريد الكلاسيكى ، وانما إلى مجرد استخلاص الحقائق بالنسبة للواقع الملاحظ بذاته وبقصد التوقع فى شأنه ومن ثم دراسة الأوضاع الاقتصادية محددة بالمكان والزمان ، ودون التطلع إلى الكشف عن قوانين عامة تحكم شتى الحالات الشبيهة بها .

والحق أن هذه «الاختبارية المنطقية» فى البحث الاقتصادى المعاصر بمنهجها وبهدفها هذين انما تأتى انعكاساً لفلسفة عامة راحت تسود المعرفة بأسرها فى عصرنا هى فلسفة «النسبية» بأبعادها المعروفة . لقد كان الكلاسيك يتخذون من الطبيعة وقوانينها العامة الثابتة المعبرة عن الروابط الحتمية التى تجرى عليها علاقات الأشياء فيها نموذجاً لفهم وتفسير الروابط الاقتصادية ومن ثم فقد كانت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تصور عالم الاقتصاد فى ضوء مفاهيم الأساس للعلوم الطبيعية فتحلله فى ضوء المفاهيم الفيزيائية والميكانيكية تارة (كمفهوم الاستاتيكية والديناميكية Statique - Dynamique ومفهوم الاتزان Equilibrium) ، وفى ضوء مفاهيم علم الأحياء تارة أخرى ، فتفسر عالم الاقتصاد تفسيراً عضوياً متخذة من حياة الكائن الحى نموذجاً لها على نحو ما فعل «كينى» . ومن هنا كان الاتجاهان الرئيسيان فى علم الاقتصاد الكلاسيكى واللذان لا يزال لكل منهما بقايا من انصار إلى عهد ليس بالبعيد : انهما الاتجاه الميكانيكى والاتجاه العضوى . وليس من شك فى أن فهم عالم الاقتصاد من ثنايا هذه النماذج الطبيعية وانطلاقاً من فكرة الحتم التى تحكم روابط الطبيعة تؤدى إلى تصور لعالم الاقتصاد قوامه مجموعة من أفعال ميكانيكية تحركها قوانين عامة حتمية يتضاءل أمامها الضمير الانسانى وتسقط أمامها الحواجز بين البيئات الاجتماعية لأنها معبرة عن حقيقة خالدة كامنة بالعنصر الطبيعى فى الحياة الاجتماعية والذى هو «الانسان» الفرد ، الانسان الاقتصادى L'homo Economicus الذى يتحرك تلقائياً بدافع واحد هو مصلحته الشخصية .

بيد أن فلسفة «الحتمية» تلك والتى نقلها الكلاسيك عن علوم الطبيعة قد راحت حتى لدى فلاسفة هذه العلوم تتقلص تاركة مكانها لفكرة النسبية (relativity) وعلى أساس ان ثمة مجالا حتى فى الطبيعة الجامدة للاحتمالات وحتى بالنسبة لنفس السبب ، وإذا كان ذلك هو مصير «الحتمية» فى عصرنا — بالنسبة للعلوم الفيزيائية ، علوم الأشياء الجامدة اللاواعية ، أفلا يتسع لها المجال — من باب أولى — فى العلوم الاجتماعية (بما فى ذلك علم الاقتصاد) وهى علوم علاقات الأطراف الارادية الواعية . لقد حدث ذلك بالفعل فالبحث الاقتصادى التجريبى المعاصر يبدأ دائماً من الواقع ، من واقع معين ، من بيئة معينة ، من مشكلة معينة ، لكى ينتهى إلى فهمها من أجل تقديم حل لها أو التوقع فى شأنها بالذات ، وعلى أساس تعدد الاحتمالات ، وكل ذلك على عكس ما كانت عليه النظرية الكلاسيكية فى سعيها المتواصل إلى تقديم تفسير شامل لشتى العلاقات الاقتصادية على تباين البيئات انطلاقاً من مقدمة افتراضية بحتة هى مفهوم «الانسان الاقتصادىhomo ecouomicus» ذلك الانسان الافتراضى البحت والذى لا يمثل البتة نموذجاً للانسان الفعلى الذى يحكم سلوكه العديد من العوامل السيكولوجية والاجتماعية المتغيرة بتغير البيئة . ومن انطباع الانسان ببيئته المتغيرة تأتى نسبية العوامل المحركة للسلوك الاقتصادى ، ومما يجعل فى نفس الوقت من علم الاقتصاد علماً اجتماعياً بالدرجة الأولى ، إذ راح ينظر إلى الانسان الاقتصادى نظرة موضوعية قوامها أنه كائن سيكولوجى اجتماعى يتشكل سلوكه على مقتضى بيئته .

وليس من غير المتصور ان راح يصاحب هذا التحول فى الفلسفة العامة لعلم الاقتصاد من علم العلاقات الحتمية إلى علم العلاقات النسبية اتجاه نحو «النفعية» ، لقد كان علم الاقتصاد الكلاسيكى علماً تجريدياً استنباطياً بحتاً يسعى — انطلاقاً من فرض عام باعتباره يمثل حقيقة ثابتة (عامة) هو الانسان الاقتصادى بانانيته — إلى بناء نظرية اقتصادية عامة فى ضوء مفهوم ميكانيكى

هو مفهوم «الاتزان» العام ، ومن ثم إلى تفسير تجريدى عام للحياة الاقتنصادية على تباين الزمان والمكان ، وهو أمر يتفق مع فكرة العلم البحت الذى لا يعنى الا بالكشف عن الحقائق العامة ، أما اليوم فقد راح البحث الاقتصادى يتجه بصفة أصلية نحو الكيانات المحددة ، بل والمشكلات المعينة ، وفى هذا استدعاء لتوجيهه نحو العلم النفعى ، نحو الكشف عن حقيقة علاقات أوضاع اقتصادية محددة لكى يتسنى وضع البرامج والسياسات المناسبة لها على هدى من هذه الحقيقة ، بل نحو الكشف عن أسباب مشكلات اقتصادية معينة لكى يتسنى تصوير الحلول المناسبة لها ، وهكذا .

وجملة القول فيما نحن بصدده ان النظرية الاقتصادية الكلاسيكية كانت ترى فى «التجرد» عن الواقع المتغير والارتباط بعلاقات الحتم العامة القائمة على فكرة التلقائية المنقولة عن علوم الطبيعة حينذاك منتهى «الموضوعية» (objectivite) التى هى صلب «العلم» بينما « الموضوعية » الحقة لا يتسنى أن ترتكز إلى غير الواقع ، والواقع متغير ، ان الواقع الاجتماعى بعناصر بيئته الطبيعية ، وبعناصره القيمية (الثقافية) والحضارية ، وغيرها ، متغير بتغير هذه العناصر . بل ان الانسان نفسه لا يمثل كائناً نموذجياً ثابتاً ، انه هو نفسه متغير تبعا لتغير بيئته الاجتماعية والثقافية والحضارية ، انه مجموعة من عوامل غريزية ونفسية تنفعل ببيئته المتغيرة فيتغير معها . ومن هنا كانت النسبية هى المناخ الملائم تماماً للموضوعية الحقة ، لا فى البحوث الاقتصادية فحسب ، وانما فى شتى فروع العلوم الاجتماعية .

هذا وتجدر الاشارة هنا إلى أن انطلاق النظرية الكلاسيكية فى بنائها من الانسان الاقتصادى الافتراضى البحت والذى لا نصيب له من الواقع أدى بها إلى نظرة — فى شأن «مادة» علم الاقتصاد — هى النظرة الفردية البحتة التى لا ترى فى الحياة الاقتصادية الا ذلك الانسان الاقتصادى الفرد بوصفه رأسمالياً أو منتجاً أو عاملا أو مستهلكاً ، وهكذا ، ومن ثم كانت نظرته الجزئية ، ذلك بينما تقطع الملاحظة بأن الحياة الاقتصادية لا تقوم على أفراد

مبعثرين منعزلين وانما على جماعات بنشاطات قد تتميز فيما بينها ولكنها تتساند وتتفاعل ، ومن هنا كانت النظرة الشمولية (الكلية) التى نبه اليها كينز kynes عام ١٩٣٦ فى كتابه عن النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود ، والتى قوامها ان واقع الحياة الاقتصادية يعين النظر فيها نظرة «شاملة» (كلية) (Macrocosme) ، انه التشغيل الكلى ، وهما الادخار والاستثمار الكليان ، وهكذا ، وذلك فى مواجهة نظرة الكلاسيك الجزئية (Microcosme) وبهذه النظرة الشمولية الجديدة راح علم الاقتصاد يتجه «بمادته» إلى مزيد من الموضوعية ، إذ راح يتخذ من اقتصاديات الجماعة مادة له كبديل لاقتصاديات الفرد أو متراكبة معها على الأقل .

ان المعرفة الاقتصادية التى ظلت مع منهج الكلاسيك التجريدى الاستنباطى تتمثل فى علم كاشف عن الحقائق المطلقة ، راحت ترتبط فى أيامنا — شأن غيرها من فروع المعرفة — بفلسفة «النسبية» ، نسبية الحقائق الاقتصادية ، تبعاً لتباين المكان والزمان . لقد راحت البحوث الاقتصادية التجريبية تعنى بالكشف عن الحقائق بالنسبة لكل وضع أو كيان اقتصادى فى مكانه وزمانه لاستخدامها فى تصوير السياسات الاقتصادية الملائمة له على أساس من تلك الحقائق ومن ثم على أساس أكثر صلابة . وهذه النسبية المكانية الزمانية هيأت فى أيامنا للعدول عن بناء «النظريات العامة» المفسرة للحياة الاقتصادية فى خملتها وما كانت تؤدى اليه من نماذج اقتصادية Models لها هى الأخرى طابع العموم كأداة لفهم تلك الحياة على تباين الزمان والمكان ، وذلك للاتجاه إلى بناء النظريات والنماذج النسبية التى يخلص اليها الباحثون باستقراء الأوضاع الاقتصادية المحددة (الصناعة الأمريكية مثلا) ولكى يقتصر استخدامها فى فهم أحداث هذه الأوضاع بالذات والتوقع فى شأنها دون ماعداها وعلى النحو الذى سنعود اليه عند الكلام عن النماذج كأداة من أدوات التحليل .

وإذ انتهينا من تلك العجالة عن الاطار الفلسفى العام لناهج البحث ،

نعرض فيما يلى بشىء من التفصيل للمناهج الرئيسية للبحث الاقتصادى ، متمثلة فى :

١ — المنهج الاستنباطى (التجريدى) ، والتدليل الرياضى .

٢ — المنهج الاستقرائى (الاختبارى) ، والاختبارية الاحصائية .

٣ — المنهج الاختبارى المنطقى ، والجمع فى البحث الاقتصادى بين الاختبارية الاحصائية والتدليل الرياضى .

المنهج التجريدى الاستنباطى فى البحث الاقتصادى

يرجع ارساء الملامح العامة للبحث التجريدى الاستنباطى فى الدراسات الاقتصادية إلى نظريي المدرسة الكلاسيكية ، فرغم ان آدم سميث — والذى يعتبر بحق مؤسس هذه المدرسة — كان قد بدا ملتزماً بالملاحظة التى هى صلب المنهج الاستقرائى ، الا أن اتباعه قد راحو يسرفون — فى تحليلهم للحياة الاقتصادية — فى الاعتماد على التدليل التجريدى الاستنباطى ومن ثم على التحليل المنطقى البحت . ويرد المعنيون بمناهج البحث الاقتصادى هذا الأمر إلى تصور الكلاسيك الأوائل ان بالتدليل التجريدى الاستنباطى وحده تتحقق «علمية» التحليل الاقتصادى . غير أن شيئاً يتعين التنبيه اليه فى هذا الشأن هو أن ثمة عاملاً آخر كان من وراء امعان هؤلاء فى منهجهم (التجريدى) ألا وهو عدم توفر البيانات الدقيقة والموثقة عن الحياة الاقتصادية لديهم ، وفى وقت كان الاحصاء — كأداة لملاحظة الواقع وتحليله — لا يزال مجهولا ، الأمر الذى هيأ لتركيزهم على دور العقل فى فهم الواقع الاقتصادى وتحليله.

لقد راح الكلاسيك الأوائل ينطلقون فى تحليلهم للحياة الاقتصادية من مفهوم عام افتراضي بحت (ليس مستلهماً من واقع الحياة بالملاحظة ومحققاً بالتجريب) خيالى صرف ، هو مفهوم الانسان الاقتصادى الذى كانوا يتمثلون فيه (خطأ) طبيعة الانسان ، والذى كان لا يتمثل فى سلوكه الا لقانونين : قانون المصلحة الشخصية (La loi de l'interet Personnel) وقانون اقتصاد القوى (La loi de l'economie des forces) .

لقد راح الكلاسيك — بعيداً عن ملاحظة أحداث الواقع الاقتصادى ومعطياته — ينطلقون من هذا الانسان الافتراضى البحت للانتهاء عن طريق سلسلة من عمليات التدليل العقلى البحت ، متمثلة فى مجموعة

من استنباطات منطقية صرفة على شكل مقدمات ونتائج ، إلى تصوير مجموعة من قوانين عامة راحت تشكل عندهم علم الاقتصاد ، كما راحوا يحتكمون اليها فى فهمهم لعالم الاقتصاد وفى تفسيرهم لأحداثه .

ومن هنا انتهت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية إلى بناء نظرى قوامه مجموعة من فروض عقلية بحتة متسقة فيما بينها اقساقاً منطقياً فلا هى مستلهمة من واقع النشاط الاقتصادى بالملاحظة ولا هى محققة عن طريق عرضها على الواقع بالتجريب ، الأمر الذى ابتعد بها تماماً عن مفهوم النظريات العلمية فى مدلوله المعاصر ، كما هيأ لأصحابها الادعاء بصلاحيتها العامة لتفسير الأحداث الاقتصادية فى كل زمان ومكان ، وبصرف النظر عن تباين مقومات بيئاتها الاجتماعية ، بل وبصرف النظر حتى عن الدوافع المتعددة التى تحرك السلوك الاقتصادى (غير دافع المنفعة الشخصية التى افترض الكلاسيك انه هو الدافع الأوحد فى هذا المجال) كالرغبة فى التفاخر والظهور وكروح التضحية من أجل الأسرة وكدافع الولاء الاجتماعى وغيرها ، مما يؤثر بالفعل فى السلوك الاقتصادى للفرد . لقد بدأ البناء النظرى للاقتصاد الكلاسيكى من انسان افتراضى بحت لا يعمل الا بدافع من مصلحته الشخصية فى جمع افتراضى (أيضاً) من أفراد مبعثرين قوامه المنافسة التى لا تعرف الاحتكار ، ولكى ينتهى ذلك البناء النظرى إلى صيغة عامة صالحة صلاحية عالمية مطلقة لتفسير الواقع المتغير بطبيعته ، وكأنها أرادت بذلك أن تخضع لها الواقع فتفرض عليه «السكون» رغم «ديناميكيته» . بينما الأصل فى النظرية العلمية الحقة انها تصاغ فى خدمة الواقع أى من أجل الاستعانة بها على فهمه وتفسيره ، فاذا ما ثبت عدم مطابقة فروضها له يتعين العدول عنها إلى فروض أخرى تستلهم بالملاحظة من ذلك الواقع ولكى تظل مشكلة لمقومات البناء النظرى إلى أن يتحرك الواقع فتصبح غير مستجيبة له فيعدل عنها وهكذا . وخلاصة القول ، ان على أية «نظرية» ان ترتكز فى تصوير فروضها على الواقع وان تظل تخضع له والا عازتها الموضوعية

ونلجأ إلى التجريد الذى يسعى إلى اخضاع الواقع له بدل أن يكون فى خدمته وعلى نحو ما فعل الكلاسيك بمنهجهم التجريدى الاستباطى البحث .

والحق أن ريكاردو (Ricardo ١٧٧٢ — ١٨٢٣) يمثل فى أساليب تحليله قمة المنهج التجريدى الاستنباطى الذى ساد المدرسة الكلاسيكية ، ان نظرة عاجلة شاملة على بحوثه الاقتصادية (وإذا وضعنا جانباً بحوثه فى الشئون المصرفية التى اعتمد فيها إلى حد كبير على خبراته الشخصية بحكم احترافه لها) تكفى لتبين كيف انه قد التزم غاية الالتزام فى تلك البحوث منهج التجريد الاستنباطى ، فلقد كان يبدأ فيها جميعاً من مبادىء عامة شائعة فى زمنه ينقلها عن سلفه أو عن معاصريه ، كمبدأ «الغلة المتناقصة» نقلا عن وست « west » ، و كمبدأ الازدياد السكانى المضطرد بمتوالية هندسية نقلا عن مالتس « Malthus » ، و كمبدأ المصلحة الشخصية الذى صاغه آدم سميث من قبله (١) ، ودون تمحيصها تمحيصاً تجريبياً بعرضها على الواقع المتغير زماناً ومكاناً ، ومن ثم باعتبارها «مسلمات» عامة أو حقائق ثابتة ، ثم بسلسلة متلاحقة من التدليل العقلى ينتهى إلى «بناء نظرى عام» ، أو ان شئناً إلى «نظرية» يقدم بها تفسيراً لقطاع معين من قطاعات عالم الاقتصاد . فى نظريته للأجور (مثلا) ارتكز ريكاردو فى بنائها المنطقى البحث على مبدأ التوالى الهندسى للازدياد السكانى «لمالتس» متدرجاً منه إلى سلسلة من عمليات التدليل العقلى المصرف قوامها البدء فى أغلب الأحيان بعبارة «نفترض أن ..» ، و كل ذلك دون أن يتخلل عمليات التدليل هذه أية محاولة من جانبه لعرض افتراضاته أو نتائجه المنطقية على الواقع لاختبار مدى صحتها ، الأمر الذى انتهى بنظريته تلك إلى اغفالها لعامل التغير فى البيئة ولأثره فى نفسية الانسان ذاتها و كذلك لعامل الزمن ولدوره الفعال فى هذا الشأن . لقد بدأ «ريكاردو» نظريته فى الأجور من التميز بين نوعين من الأجر : الأجر الطبيعى (Norvmal) ويرى فيه الأجر الضرورى اللازم للابقاء على استمرار نوع الفئة العاملة فى غير زيادة أو نقصان ، والأجر «الجارى» وهو الذى يتحقق للعامل فعلا

(1) A. Marchal, Methode Scientifique en science economique P. 43... Paris, 1951.

بعامل قانون العرض والطلب ، ثم راح ينطلق من هذا التميز الافتراضى إلى بناء نظرى فى شكل مجموعة من مقدمات ونتائج متسلسلة تسلسلا منطقياً مرتبطاً بفكرة «علاقات السببية» ، لقد بدأ من مبدأ «مالتس» عن التوالى الهندسى السكانى باعتباره حقيقة ثم رتب عليه نتائجه المنطقية فى شأن أجر العمل ، فقال بأنه إذا ما جاوز الأجر الجارى الأجر الطبيعى فان ذلك يؤدى (ميكانيكياً) إلى زيادة فى عدد الفئة العاملة تبعاً لاندفاع العامل بحكم هذه الزيادة إلى تنمية أسرته بالاكثار من نسله ، وهذه الزيادة فى الفئة العاملة تؤدى ميكانيكياً بدورها إلى زيادة فى عرض العمل التى تؤدى بدورها إلى انخفاض فى الأجر الجارى ، وهكذا .. وكل ذلك دون أن يتصور «ريكاردو» ما عساه أن يقع فى الواقع بالفعل (بعيداً عن افتراضاته تلك) ، فليس من المحتوم أن يندفع العامل بحكم الزيادة فى أجره إلى المزيد من النسل ، إذ قد يفضل الافادة من هذه الزيادة فى رفع مستواه المعيشى ومستوى ابناءه الموجودين فعلا كما انه ليس من الحتم أن يورث ابناءه إلى فئة العاملين ، هذه وغيرها احتمالات لم يدخلها «ريكاردو» فى الحسبان وهو يبنى نظريته تلك التى صمم أن يقيمها على مجموعة من افتراضات بحكم علاقاتها التسلسل المنطقى وحده ولو اقتضى حبك هذا التسلسل تغافل احتمالات الواقع المتعددة ذلك فوق اغفاله تماماً عامل الزمن وهو معيار اقتضاه منهج التسلسل المنطقى هذا مع مفهوم عصره لميكانيكية الأحداث فى اطار فلسفته العامة المتمثلة فى فكرة «الحتمية السببية» .

ولعل فيما انتهى اليه ريكاردو بتحليله المنطقى للأجور من قوانين عامة فى شأنها وصفها هو بقوله : «تلك هى القوانين التى تحكم الأجور ..» ما يقطع بأنه كان مقتنعاً بأن بحثه انما كان يستهدف الكشف عن قوانين عامة ثابتة صالحة لتفسير العلاقات المستهدفة على تباين الزمان والمكان . ولعل فى هذا وفى تركيزه — فى طريقه إلى تصوير تلك القوانين العامة — على التدليل العقلى المنطقى الخالص ما يبتعد بنظريته تلك عن أن تكون جديرة بأن توصف بأنها «علمية» بالمدلول المعاصر .

ولقد كان من شأن انتشار المنهج التجريدى الاستنباطى البحت بمعالمه تلك فى ظل الاقتصاد الكلاسيكى ان ظلت البحوث الاقتصادية ترتبط فى مقدماتها بما انتهى اليه سلف الباحثين من مبادىء عامة، وعلى أساس أنها تعبير عن حقائق عامة ثابتة لا يستطيع الباحث أن يمحص فيما يعرض له من قضايا الا بالانطلاق منها ، متجاهلا بذلك ديناميكية عالم الاقتصاد ونسبية الحقائق العلمية ودور الملاحظة فى البحث العلمى الموضوعى ، تلك العناصر التى راحت تشكل دعائم مناهج البحث العلمى التجريبى فيما بعد .

التدليل الرياضى

ومع الابقاء على التجريد الاستنباطى — بكل أبعاده المتقدمة — وعلى فلسفة الأساس للمدرسة الكلاسيكية ، اتجه نفر من اتباعها إلى التجديد فيها فكانت المدرسة الرياضية التى أسسها « ليون فالراس Leon Walras » فى أواخر القرن التاسع عشر والتى عرفت فى تاريخ الفكر الاقتصادى باسم مدرسة «لوزان» نظراً لأنه كان يتولى تدريس الاقتصاد باكاديمية تلك المدينة ومن ثم ذاع منهجه فى التحليل (١) منها . لقد انطلق «فالراس» — فيما كان يعتقد بأنه تجديد للمدرسة الكلاسيكية — من ان استخدام اللهجة الرياضية والتعبير الجبرى يخلعان على التحليل الاقتصادى دقة ويكسبانه درجة من العلمية ومما لا يتوفر له عن طريق التعبير اللغوى (الأدنى) . وفيما عدا ذلك فان مدرسة «فالراس» تعتبر امتداداً للمدرسة الكلاسيكية من حيث الارتباط بالتدليل العقلى البحت ، ومن ثم «باقتصاد منطقى» صرف ؛ مع فارق أوحد يتمثل فى التجاء مدرسة لوزان إلى اجراءات المنطق الرياضى فى عمليات التدليل كبديل لاجراءات المنطق العادى التقليدى .

لقد اقتنع «فالراس» و«باريتو» (Parêto) وغيرهما من اتباع المدرسة الرياضية ان الرياضة هى وحدها أداة «التجريد» الصادقة دون المنطق العادى الذى يفتقر إلى العلمية . والحق ان هذا التصور فى حاجة إلى تمحيص .

---

(١) وبكتابه الذى اخرجه عام ١٨٧٤ بعنوان :

Elements D' ecnomie politique, Pure.

ان قصر عملية المعرفة على التدليل العقلى وحده — ومن ثم على الاستنباط من مقدمات فى شكل مبادىء عامة أو مسلمات لم تستلهم من الواقع بالملاحظة ثم لم تعرض عليه للتحقق من مطابقتها له — يضع هذه العملية بمنأى عن الموضوعية ، كما فصلنا آنفاً . ولا يغير من طبيعة هذا المنهج الاستنباطى البحت استبدال لهجة التعبير عن عمليات استخلاص النتائج المنطقية من لغة إلى لغة ، ولو كانت اللغة الجديدة أكثر دقة فى التعبير أو أقدر على متابعة عمليات الاستنباط المنطقى إلى مدى لا تستطيع ان تبلغه اللهجة المستبدلة . ان احلال لهجة الرياضة والمنطق الرياضى محل اللغة العادية والمنطق العادى ، مع الانطلاق فى عملية الاستنباط من مقدمات «افتراضية بحتة» لا تعبر عن الواقع ، لا يتقدم بمنهج المعرفة قيد أنملة نحو أية درجة من درجات الموضوعية ، بل ولا يغير فى شىء من طبيعة المنهج الاستنباطى ؟!

ثم إن القول بأن المنطق الرياضى اداة طيعة فى يد الباحث يستطيع بها الذهاب فى استنباطاته إلى مدى يعجز عن بلوغه المنطق العادى ، مردود عليه بأن الذى يعتد به — بصدد مناهج البحث العلمى — هو صدق النتائج التى يؤدى اليها منهج البحث وليس شيئاً آخر ، وارتباط التدليل الرياضى فى مدرسة «فالراس» — بالاستنباط وحده انطلاقاً من مقدمات افتراضية بحتة (ليست مستلهمة من الواقع) يؤدى بالضرورة إلى نتائج لا تلتقى بالواقع ومن ثم تنقصها الواقعية ، ولا يغير من ذلك قدرتها على متابعة عمليات الاستنباط المنطقى البحت إلى أبعد مدى مستطاع ، وعلى حد تصوير المشككين فى المدرسة الرياضية ، ان الاستدلال الرياضى — ومهما بلغت دقته فى التعبير وقدرته على الاستنباط — لن يجاوز دوره دور «ماكينة طحن القمح» ، ان نوعية الدقيق الذى تخرجه هذه الآلة يظل دائماً ينتمى إلى نوعية القمح الذى قدم لها ، وهى لا تستطيع ومهما اوتيت من كفاءة ان تنتهى إلى اخراج دقيق من نوعية مغايرة لنوعية القمح الذى حولته ، كذلك الحال بالنسبة للاستنباط الرياضى ، ان درجة كفايته ودقة لهجته ليستا بقادرتين البتة على التغيير فى طبيعة «المادة» التى يقدمها الباحث له ، فاذا

ما بدأت عمليات الاستنباط الرياضى من مقدمات افتراضية لم تستلهم من الواقع فان نتائجها المنطقية — حتى لو كان المنطق رياضياً — لابد وأن تأتى منتمية إلى نفس طبيعة المقدمات ومن ثم «لا علمية» . وجملة القول فان الرياضة — لدى هؤلاء المشككين — لا تعدو أن تكون مجرد «أداة للتحويل» أو آلة لاستخلاص النتائج (١) ، ومن ثم فان علمية نتائجها مرهونة بموضوعية مقدماتها ، تلك الموضوعية التى لا تتوفر فى الافتراضات التى ارتبطت بها مدرسة «فالراس» الرياضية على النحو المتقدم .

ان المدرسة الرياضية إذ تبدأ فى تدليلها العقلى الرياضى من مقدمات افتراضية تدور بالضرورة فى حلقات متسلسلة ، متسقة اتساقاً منطقياً داخل العقل بعيداً عن الواقع وتكون بذلك قد أبقت على خصائص منهج التحليل الكلاسيكى بكل ما فيه من تجريد وان خلعت عليه جديداً هو التدليل الرياضى كبديل للتدليل المنطقى العادى ، .وكلاهما تدليل عقلى بحت يظل يعمل فى عالم التجريد مالم ينطلق من مقدمات واقعية . ان «باريتو» — وهو أحد أصحاب المدرسة الرياضية — راح يبدأ بحوثه قاطبة من افتراضات لا تعبر عن الواقع ، ثم راح يستنبط منها أقصى نتائجها بالأسلوب الرياضى فما زاده هذا الأسلوب الا تجريداً (بعداً عن الواقع) ، لقد كان يبدأ من الانسان «الفرد» باعتباره الحقيقة الوحيدة ومما تؤدى اليه هذه الحقيقة من منافسة حرة باعتبارها تمثل قانوناً طبيعياً وعالمياً ، وهذان الافتراضان لا يلتقيان مع الواقع ومن ثم فكل ما ينتهى اليه البحث ارتباطاً بهما لابد وأن يأتى مفتقراً إلى الواقعية ، ان الواقع الاقتصادى ليس هو — وفى أى زمان أو مكان — مجرد رماد من أفراد مبعثرين ولا هو خالياً على الدوام من الاحتكارات ، ومن ثم فان ما تستخلصه «أداة التحويل» الرياضية من تلك الافتراضات «التحكمية» لابد وأن يأتى هو الآخر بعيداً عن الواقع ومن ثم لا علمى ، وكذلك الحال بالنسبة لأية نظرية اقتصادية تبنى على تلك الافتراضات .

ومع ذلك فان أصحاب المدرسة الرياضية يؤكدون ان «علمية» التحليل

(١) فى هذا المعنى

M. Ullmo, A propos de la methode en economie politique 1948. P, 25.

الاقتصادى مرهونة باستخدام الأسلوب الرياضى وان ما من اقتصادى الا ويتعين أن يكون رياضياً . وهم يستندون فى ذلك إلى تصورهم لطبيعة معطيات عالم الاقتصاد فهى — عندهم — أشياء «كمية» قابلة كلها للقياس ، ومن ثم نستطيع التعبير عنها «بالأرقام» أو «بالرموز» الجبرية ، وما دامت ان معطيات عالم الاقتصاد «كمية» قابلة للقياس بطبيعتها فان تحليل علاقاتها يكون تبعاً لذلك من شأن الرياضة والرياضيين .

مفهوم «الاتزان» وعلاقات «الدالة»

ومهما يكن من أمر ما لمنهج المدرسة الرياضية وما عليه فقد كان لهذه المدرسة فضل الاستعانة بمفهوم « الاتزان » (equilibrium) — نقلا عن علوم الطبيعة — كأداة ذهنية لفهم وتفسير عالم الاقتصاد وعلاقات معطياته ، وما أدى اليه ذلك من احلال فكرة «الدالة» (Fonction) — نقلا عن الرياضة — محل فكرة الحتم ، ولفهم علاقات الواقع الاقتصادى باعتبارها علاقات « دالة » (relations de fonction) وليست علاقات «سببية» (Causal) .

لقد راحت مدرسة لوزان تعالج بمنهجها الرياضى عالم الاقتصاد من ثنايا مفهوم «الاتزان» ، ومن ثم على أنه مجموعة مركبة من معطيات متساندة متفاعلة ، تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها وفى آن واحد ، وبشكل ميكانيكى ، الأمر الذى انتهى بأصحاب هذه المدرسة إلى الارتباط فى شتى بحوثهم الاقتصادية بفكرة «الاتزان العام» لعالم الاقتصاد منطلقين منها إلى بناء النماذج الرياضية للاسترشاد بها فى فهم علاقات معطيات ذلك العالم .

ولقد أدى فهم المدرسة الرياضية لعالم الاقتصاد من ثنايا مفهوم «الاتزان» هذا إلى نبذ فكرة «السببية» وبما تنطوى عليه من مفهوم لعلاقات «الحتم» والتى كان يحتكم اليها الكلاسيك على نحو ما قدمنا ، ذلك بأن عالم الاقتصاد يقوم — فى ضوء مفهوم الاتزان — على مركب من معطيات متساندة

متفاعلة تتبادل التأثير والتأثر فى آن واحد ، ومن هنا فان تصور الكلاسيك لعلاقات تلك المعطيات على أنها علاقات «سببية» — فى معنى ان عنصراً معيناً «ب» انما جاء كنتيجة حتمية لعنصر معين «أ» ومن ثم فان وقوع «أ» يؤدى حتما إلى وقوع «ب» — ليس مقبولا بحال . ان تركيب عالم الاقتصاد من معطيات متساندة تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها جميعاً وفى آن واحد معناه أن واحداً معيناً بذاته من بين هذه المعطيات لا يتسنى أن يكون هو المسبب المباشر لواحد آخر منها ، وانما هى كلها جميعاً أسباب لها جميعاً وفى نفس الوقت وعلى وضع لا نستطيع معه بالنسبة لعنصر معين أن نرى فيه بالذات السبب المباشر أو غير المباشر لعنصر آخر . فارتفاع الأسعار فى سوق معينة — مثلا — يمكن رده إلى عديد من أسباب ، نقص السلع ، ارتفاع الأجور والمرتبات ، انخفاض قيمة النقود ، زيادة الاعباء الضريبية ، وهكذا .. ولكن من غير المقبول فى ضوء فكرة الاتزان (عند المدرسة الرياضية) أن نعين على وجه التحديد واحداً بذاته من بين هذه الأسباب كسبب مباشر ،وانما الصحيح فى ضوء فكرة التساند المتفاعل (تبادل التأثير والتأثر بين شتى عناصر الواقع وفى آن واحد) ان هذه العناصر جميعاً هى منها جميعاً وفى نفس الوقت بمثابة المؤثر والمتأثر . ومن هنا فان «الدالة» فى معناها الرياضى هى الأقدر على التعبير عن هذه العلاقات .

ورغم ما قدمته المدرسة الرياضية لعلم الاقتصاد من مفاهيم لا تزال تتصدر الأدوات الذهنية للتحليل الاقتصادى ، والتى أظهرها مفهوم «الاتزان» وفكرة «علاقات الدالة» ، المتقدمين ، فان التدليل الرياضى سيظل مرتبطاً بمنهج التجريد الاستنباطى ومن ثم يعمل بعيداً عن الواقع ما لم يأتى منطلقاً من مقدمات واقعية ومن ثم من معطيات احصائية وعلى نحو ما سنرى فيما بعد .

منهج الاستقراء الاختبارى والاختبارية الاحصائية

لقد استدعى تغالى المدرسة الكلاسيكية فى التجريد الاستنباطى ردود فعل — فيما نحن بصدده — اقتصر بعضها على نقد ذلك المنهج من حيث اهماله لعامل «البيئة» المتغيرة والتى تتغير بتغيرها حتى النفسية الانسانية ذاتها ، ومن ثم ترفض فكرة القوانين العامة العالمية التى كان الكلاسيك يستهدفون الكشف عنها بمنهجهم التجريدى الاستنباطى الصرف ، وذلك كان حال المدرسة التاريخية الألمانية التى ذاعت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر. بل أن تياراً منهجياً راح يظهر فى الولايات المتحدة بصفة خاصة هو وحده الذى راح يجاوز النقد إلى العمل الخلاق فى هذا الشأن ، ذلك بأنه راح يتجه إلى التأكيد على دور «الملاحظة» النهائى فى البحث الاقتصادى ، وباعتبارها التعبير الأوحد عن «الاستقراء» ، الذى لا بديل له فى المعرفة الموضوعية عند أصحاب هذا التيار . إنه تيار «الاختباريين» (mepitris*es) الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم (institutionalists) نسبة إلى (institiutions) واللفظان يشيران إلى الأنظمة وما على شاكلتها من قيم وتقاليد واعراف لها عندهم دورها الفعال فى تكييف الطبيعة البشرية والنشاط الاقتصادى تبعاً لها . وتقادياً للغموض الذى يؤدى اليه استعمال الترجمة اللفظية لهذه التسمية (وهى النظاميون) فقد فضلت تسمية أصحاب هذا التيار الاختبارى الصرف « بالوضعيين » ، وأعنى بحث ابراز تأكيد منهجهم فى المعرفة على الأوضاع المحددة من حيث هى منطلق البحث وهدفه فى آن واجد ، فهم يبدأون بحوثهم من الأوضاع الاقتصادية المحددة بالمكان والزمان ، ومن ثم من واقع محدد محسوس ، وليس من

مبادىء عامة مجردة على نحو ما كاى يفعل التجريديون الكلاسيك ، ومن هنا كان تسويدهم «للملاحظة»(ملاحظة الواقع) باعتبارها الطريق الأوحد إلى الواقع واختباره ، ولكى ينتهو بهذه الملاحظة الاختبارية إلى مجرد وصف الأوضاع الاقتصادية المحددة والمستهدفة بذاتها ولذاتها أو الكشف عن حقائقها الكامنة فيها بالذات ودون تجاوز ذلك إلى أية محاولة لاستخلاص مبادىء عامة أو حقائق إقتصادية عامة من شاكلة تلك التى كان الكلاسيك يصورونها فى شكل قوانين صالحة لتفسير الأوضاع الاقتصادية على اطلاقها دون مراعاة لتباين البيئات ، ذلك بأن هؤلاء « الوضعيين » كانوا يرفضون نهائياً فكرة « المبادىء » العامة ، لقد كانوا يرفضون البدء — فى بحوثهم — من أى « مبدأ عام » افتراضى (على عكس ما كان يفعل الكلاسيك فى بحوثهم) وانما كان (الوضعيون) يجعلون القول الفصل فى شأن الواقع الاقتصادى للواقع ذاته ، وباستقرائه عن طريق ملاحظته واكتفاء بوصفة دون تأويله ، انها إذن «الاختبارية الصرفة» (empirisme) التى لا تتجه الا إلى الأوضاع الاقتصادية المحددة زماناً ومكاناً وبدأ منها من أجل وصفها أو من أجل تجاوز ذلك إلى مجرد فهمها من حيث هى كيان (structure) له حقائقه الخاصة به والذى يستطيع الباحث حين يكشف عنها — «بالملاحظة» — أن يحتكم اليها فى فهم احداثها هى بالذات والتوقع فى شأنها ، وليس البتة فى شأن غيرها من أحداث الأوضاع الاقتصادية (أو الكيانات الاقتصادية) الأخرى المغايرة لها ببيئاتها ، وكل ذلك التقاء بفلسفة عامة هى فلسفة النسبية ، والتى على مقتضاها لاحقائق عامة ثابتة ، وانما ثمة حقائق نسبية متغيرة بتغير عوامل البيئة ، ذلك بأن البيئة بنظمها واعرافها ومن ثم «بوضعياتها» تكيف — كما قدمنا — طبيعة الانسان ذاتها وبما يؤدى اليه ذلك من تغير فى سلوكه الاقتصادى من بيئة إلى بيئة ، وذلك على عكس فكرة الكلاسيك عن «الانسان الاقتصادى» الافتراضى البحت والذى لا يتغير سلوكه الاقتصادى من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان .

ومهما يكن من أمر هذا الاطار المنهجى العام للاختباريين الوضعيين هؤلاء فان تغاليهم فى الاختبارية على ذلك النحو قد انتحى ناحيتين اقتضى ظهور احداهما ما تحقق للاحصاء كأسلوب للملاحظة من تقدم أفاد منه فريق من أصحاب ذلك الاتجاه « الوضعى » فربطوا بحوثهم الاختبارية الصرفة فى الأوضاع الاقتصادية المحددة بالتحليل الكمى الاحصائى للأوضاع المستهدفة ومن ثم بالاختبارية الاحصائية ، ذلك بينما ظل الفريق الآخر ملتزماً البحث الاختبارى «الوصفى» الصرف .

الاختباريون الوصفيون

والحق ان الاتجاه الوصفى داخل التيار الوضعى ، كان يمثل قمة التغالى فى «الاختبارية» التى انتابت البحث الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الحقبة ما بين الحربين العالميتين ، ذلك بأنه لم يدع مجالا ما لغير الملاحظة الحسية البحتة كأداة لوصف الأوضاع المستهدفة فى البحث ، وفى هذا بقدر التغالى فى الاختبارية ، بينما استخدام الأسلوب الاحصائى يهيىء لشىء من فهم علاقات معطيات الوضع المستهدف والتوقع فى شأنها (هى بالذات).

لقد أودع فريق من أساتذة جامعة نيويورك الأفكار الأساسية للاتجاه الوضعى فى مؤلف مشترك نشر عام ١٩٣١ تحت عنوان :

Economic Behaviour (السلوك الاقتصادى — نظرة وضعية) ، ومضمون ماجاء فيه : أن الطبيعة الانسانية «لدنة» تتشكل على مقتضى الأنظمة والاعراف والتقاليد وغيرها من «وضعيات» بيئتها ، ومن هنا يأتى تغير «النفسية الانسانية» من بيئة إلى بيئة تبعاً لتغير تلك الوضعيات . ويأتى تغير السلوك الاقتصادى تبعاً لذلك ، وبالتفصيل المتقدم . وانطلاقاً من هذا يتعين ربط منهج البحث الاقتصادى لدى هذا الاتجاه بأساسين ، تجنب الارتباط فى البحوث الاقتصادية بأى من المبادىء العامة الشائعة كفرض يبدأ منه الباحث وربط البحوث بأوضاع محددة باعتبار ان ذلك هو الضمان المؤكد للاعتماد

على الملاحظة وحدها ، ومن ثم على الاختبارية الصرفة . وجملة القول إنها دراسة الانسان الاقتصادى مرتبطاً ببيئته ومن ثم دراسة السلوك الاقتصادى المتشكل «بوضعيات» هذه البيئة ،وعن طريق الملاحظة الواصفة وحدها (١).

الاختبارية الاحصائية

وأما الاتجاه الأخر داخل التيار الوضعى ، فقد كان من شأن اقتصادى جامعة هارفرد ، لقد راحوا يمعنون هم الأخرون فى الاختبارية الصرفة ، مشاركين الوصفيين فى رفضهم البدء من أية مبادىء عامة ، وفى ربط بحوثهم بالأوضاع المحددة وفى تغاليهم فى الارتباط بالملاحظة وحدها ، وكل ذلك بالتفصيل المتقدم ، مع فارق واحد هو اعتمادهم على الاحصاء كأسلوب للملاحظة ، الأمر الذى ربط منهجهم فى البحث بخطوات ثلاث البدء بتجميع البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية المحددة والمستهدفة فى البحث ، ثم اعدادها اعداداً احصائياً ، ومن ثم على أساس « كمى » وحتى إذا ما انتهى الاعداد الاحصائى لبيانات الواقع اكتفى الباحث بقراءةما تشير اليه صورته النهائية من علاقات ارتباط بين معطيات الواقع المستهدف فى البحث وبما تتيحه له من توقع فى شأن علاقات تلك المعطيات وبالنسبة لنفس الأوضاع المدروسة ، وللمدى القصير ذلك بأن صحة التوقع من ثنايا قراءة ما تسفر عنه الملاحظة الاحصائية من مؤشرات مرهونة بداهة بمدى استمرار علاقات معطيات الواقع الاقتصادى (المحدد مكاناً وزماناً) على ما كانت عليه حين صورها الباحث تصويراً احصائياً ، وهى فى النهاية علاقات فى حركة مستمرة . ولعل ما انتهى اليه اقتصاديو «هارفرد» من اخفاق فى كثير من توقعاتهم انما يرتد إلى ارتباطهم فى توقعاتهم تلك بمؤشرات لمعطيات احصائية أعدت من واقع أوضاع اقتصادية كان قد لحقها التغير فى الفترات التى تم التوقيع بالنسبة لها (٢) .

هذا وإذا كان منهج الوضعيين لا يسفر فى أغلب الأحيان الا عن مجرد وصف للأوضاع الاقتصادية المستهدفة ، أو مجرد تجميع المعطيات الاحصائية

---

(١) وللمزيد من التفصيل فى شأن هذا المنهج راجع :

C. Pirou, Les nouveaux courants de la theorie ecomique aux etats Unis, I II l 'economicin stitutionnelle, Paris 1939.

(٢) A, Marchal, Merhode T. I. P. 180

صبح . فان فضله على تقدم البحث الاقتصادى لا يتسنى انكاره بحال ، فالى صبح الوضعيين هذا يرتد ادخال فكرة «النسبية» بشكل فعال فى علم الاقتصاد، بسة الحقائق الاقتصادية ، تبعاً لتشكل الطبيعة البشرية ومعها السلوك الاقتصادى بمعطيات البيئة المتغيرة ، وما يؤدى اليه ذلك من ربط الحقائق الاقتصادية ببيئتها ومن ثم تغيرها بتغير « وضعيات » بيئتها أى تباينها تباين الزمان والمكان ، ان لكل «وضعيات» معينة حقائقها الاقتصادية ، ان هذه الحقائق تتغير من بلد إلى بلد ومن زمان إلى زمان تبعاً لتغير «وضعيات» البيئة . وكل ذلك فى مواجهة القوانين العامة العالمية الصالحة لتفسير شتى الأوضاع الاقتصادية على تباين المكان والزمان وعلى تباين وضعيات البيئات لدى منهج الكلاسيك .

— ٥ —

الاختبارية المنطقية

والجمع بين الاحصاء والرياضة فى البحث الاقتصادى

لقد رأينا كيف أن المنهج الكلاسيكى كان منهجاً تجريدياً استنباطياً بحتاً ، فقد كان الكلاسيك يبدأون بحوثهم من «العام» متجهين إلى «الخاص» فى معنى أنهم كانوا يبدأون من مبادىء عامة جارية باعتبارها تمثل الحقيقة كمبدأ «المنافسة الحرة» من حيث هو قانون طبيعى خالد عالمى ، وكمفهوم «الانسان الاقتصادي» (Homo - Economieus) والذى كان يعنى عندهم ان طبيعة الانسان ثابتة لا تتأثر فى شىء ببيئته ، وأنه بطبيعته الثابتة تلك لا يتحكم فى نشاطه الاقتصادى الا لمصلحته الشخصية ، ثم عن طريق سلسلة من العمليات العقلية البحتة ينتهون إلى وضع نظريات تفسيرية يخضعون لها «أحداث» الحياة الاقتصادية ، من حيث فهمهم لها ومن حيث ما يجب أن تكون عليه على السواء . وجملة القول فان «منهج» الكلاسيك كان يبدأ من «العام» متجهاً إلى «الخاص» عن طريق عمليات عقلية بحتة ، أو فى معنى آخر انهم كانوا يبدأون من «الأعلى» (من عالم المبادىء العامة المجردة) متجهين إلى «الأدنى» (أحداث عالم المحسوس) محتكمين فى هبوطهم بمبادىء الأعلى العامة إلى أحداث الأدنى الخاصة إلى العقل وحده . ولقد رأينا كيف أن ما قدمته مدرسة «لوزان» الرياضية من تجديد لمنهج التجريد الاستنباطى الكلاسيكى بادخالها لهجة الرياضة ومنطقها فيه كبديل للهجة اللغة العادية وللتدليل المنطقى العادى ، لم يغير البتة فى طبيعة ذلك المنهج الكلاسيكى ، فلقد ظل — رغم هذا — منهجاً تجريدياً استنباطياً بحتاً ينتهى دائماً إلى فهم احداث

الواقع أو الحكم عليها من ثنايا مبادىء عامة مجردة أو نظريات (أو نماذج) لم تستلهم فروضها من الواقع بالملاحظة ، وكل ذلك بالتفصيل المتقدم .

ثم رأينا كيف ان تغالى الكلاسيك فى التجريد (ومن ثم فى التدليل العقلى بعيداً عن أحداث الواقع) قد أدى إلى ردة فعل جاءت متعارضة تماماً مع التجريد الكلاسيكى ، مغالية بدورها فى موقفها المنهجى المتحدى للتجريد فكان منهج الاختباريين (Empirisme) الوضعيين ، والذين راحو — كما قدمنا — يغالون فى أعمالهم «للاستقراء» ، منطلقين فى بحوثهم من «الخاص» (من أحداث الواقع الاقتصادى المحسوسة ومن الانسان الاقتصادى مرتبطاً ببيئته لا من انسان الكلاسيك الافتراضى البحت ، من الطبيعة «الانسانية المنطبعة بوضعيات» بيئتها لا من مفهوم الانسان الاقتصادى الذى استلهمة الكلاسيك من عالم الخيال الصرف ، وخلة القول البدء من السلوك الاقتصادى الفعلى الذى يتحدد على مقتضى «وضعيات» البيئة ومن ثم يتغير بتغير تلك الوضعيات ، وكل ذلك من أجل استقرائه عن حقيقته عن طريق الملاحظ الصرفة ، ومن ثم دون توسط بين عملية «الملاحظة» وبين ما تسفر عنها من حقائق عن الأوضاع المحددة الملاحظة بالذات من جانب «التدليل العقلى» الأمر الذى انتهى بهؤلاء الوضعيين إلى منهج «اختبارى» صرف ، أكد للمزيد من ارتباطه بالواقع التزام منطقة العام بفلسفة «النسبية» فكان ارتباط بحوثه بالكيانات والأوضاع الاقتصادية المحددة بالتفصيل المتقدم . ولقد رأينا كيف ان اقتصادى جامعة هارفرد استطاعوا أن يفيدو مما تحقق للاحصاء من تقدم فربطوا «الملاحظة» التى هى اداة الاستقراء الاختبارى البحت بالأساليب الاحصائية جاعلين — بذلك — من الاختبارية البحتة «اختبارية احصائية» ومن ثم راحت الاحصاء تمثل أداة الملاحظة فى منهج اختبارى خالص لا تعنى بحوثه الا بالكيانات المحددة (الاقتصاد اليابانى أو حتى الصناعة اليابانية فى فترة محددة ، مثلا) وبدءاً من معطيات واقع هذه الكيانات .